A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/48/712
2 December 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون
البند ١٠٩ من جدول الأعمال

التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل المتعلقة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة

رسالة مؤرخة ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لمالطة لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم رفق هذا بيان مالطة الصادر عن الندوة العالمية للمنظمات غير الحكومية لإعلان بدء السنة الدولية للأسرة، الذي اعتمدته الندوة العالمية للمنظمات غير الحكومية لإعلان بدء السنة، التي كان لحكومتي شرف استضافتها في مالطة في الفترة من ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ (انظر المرفق).

وسأغدو ممتنا لو قمتم بتعميم البيان بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة، في إطار البند ١٠٩ من جدول الأعمال، ولا سيما في سياق إعلان بدء السنة الدولية للأسرة، في الجمعية العامة في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، عملا بالقرار ٢٣٧/٤٧ المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

(توقيع) الدكتور جوزيف ساسار
السفير
الممثل الدائم

031293 031293 93-67874

مرفق

بيان مالطة الصادر عن الندوة العالمية للمنظمات غير الحكومية
لإعلان بدء السنة الدولية للأسرة

إن الندوة العالمية للمنظمات غير الحكومية لإعلان بدء السنة الدولية للأسرة، التي عقدت في فاليتا في الفترة من ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، وحضرها ما يزيد على ١ ٠٠٠ مشترك من نحو ١٠٠ بلد،

إذ تحيط علما بالتأييد الساحق الذي ناله "بيان المنظمات غير الحكومية الدولية بشأن السنة الدولية للأسرة ١٩٩٤"، الذي قدم إلى الندوة العالمية للمنظمات غير الحكومية ووقعته ٥٨ من المنظمات غير الحكومية الدولية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، و ٢٥ من المنظمات غير الحكومية الدولية الأخرى، و ١٣ من الشبكات غير الحكومية الإقليمية، و ١٠٥ من المنظمات الوطنية والمحلية من ٤٠ بلدا،

وانطلاقا من روح التضامن وتوافق الآراء،

تؤيد البيان، بصيغته المرفقة،

تطلق عليه اسم بيان مالطة الصادر عن الندوة العالمية للمنظمات غير الحكومية لإعلان بدء السنة الدولية للأسرة.

تذييل

بيان المنظمات غير الحكومية الدولية بشأن السنة الدولية للأسرة، ١٩٩٤

نحن المنظمات غير الحكومية الدولية الموقعة أدناه،

١ - نرحب ببدء السنة الدولية للأسرة وبالحدث ذي الصلة، أي الندوة العالمية للمنظمات غير الحكومية المعقودة في مالطة، وتحدونا الثقة في أن تساعد المداولات التي تجرى في الندوة في إيجاد تحرك على صعيد العالم فيما يتعلق بالسنة الدولية للأسرة. وإذ نشير إلى المساهمات النشطة لقطاع المنظمات غير الحكومية في الأعمال التحضيرية للسنة الدولية للأسرة، فإن الاجتماع العالمي المعقود في مالطة يصبح بمثابة تعبير آخر عن جهود وإمكانات التنظيمات غير الحكومية على جميع المستويات في العمل من أجل الأسرة ومعها؛

٢ - نسلم بأن الأسرة، بوصفها وحدة في المجتمع تعتمد، في جوهرها، على نفسها، تستطيع أن تنظم، حتى في الظروف الخارجية المعاكسة، شؤونها الداخلية وتحافظ على نجاح وتجانس العلاقات؛

٣ - نؤيد السياسات التي تسعى إلى تعزيز مكانة الأسرة بوصفها جماعة أساسية في المجتمع، من أجل إتاحة الاستمرار والأمن والكرامة للأسرة ولأفرادها كل على حدة، في ضوء التغييرات الواسعة المدى والمستمرة والسريعة الناشئة عن التفاعلات بين الشعوب وبيئتها؛

٤ - نؤكد أن من حق الأسرة، بوصفها الوحدة الجماعية الأساسية في المجتمع، أن يتوفر لها أقصى قدر من الحماية والمساعدة للاضطلاع بدورها من أجل رفاه الأفراد والمجتمع، وفقا لأحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، وإعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، والإعلانات والمبادئ والقرارات ذات الصلة؛

٥ - نكرر تأكيد مبادئ وأهداف السنة الدولية للأسرة ونلتزم بها، مشددين بذلك على أن الأسرة المستقرة هي الأداة الرئيسية للتنمية المستدامة. فتلك التنمية تتوقف إلى حد كبير على نضج جميع أفراد الأسرة اجتماعيا ووجدانيا وروحيا وثقافيا وسياسيا. وفي هذا السياق، يتطلب الاعتراف بالأسرة اتباع نهج شامل تجاه مسائل مثل إعادة توزيع الموارد العالمية، والقضاء على الفقر، وكفالة التعليم والصحة للجميع؛

٦ - نسلم بتباين أشكال ومهام الأسرة في جميع أنحاء العالم، شريطة أن تكون متسقة على الوجه التام مع حقوق الانسان الأساسية. وتكتسب السنة الدولية للأسرة أهمية خاصة في تعزيز مفاهيم الأسرة والصلات المشتركة بين الأسر، مما يسمح بالتمتع الفعلي بهذه الحقوق، مع التركيز بوجه خاص على المساواة بين الجنسين وعلى حقوق الأطفال القاصرين؛

نحن، المنظمات غير الحكومية الدولية الموقعة أدناه،

٧ - نحث الحكومات على دعم انشاء و/أو توسيع هيئات التنسيق الوطنية للسنة الدولية للأسرة من أجل وضع خطط عمل محددة على المستويات الوطنية والمحلية والمجتمعية، مع مراعاة قدرات الأسرة نفسها وامكانات اعتمادها على الذات وقدرات وامكانات المنظمات غير الحكومية العاملة على مستوى القاعدة؛

٨ - نطلب الى الحكومات أن تضع سياسات تهتم بالأسرة وتعزز اعتماد الأسرة على الذات ومشاركتها، مع مراعاة أماني وتطلعات الأسرة نفسها. وفي هذا الصدد، يصبح لا غنى عن توفر مجتمع موات للأسرة وتدابير اقتصادية وايكولوجية محددة والاعتراف بمساهمات الأسرة في الميادين الاجتماعية والثقافية والاقتصادية؛

٩ - نناشد الحكومات أن تنظر في اتخاذ اجراءات خاصة مشتركة مع المنظمات غير الحكومية في ميادين مثل: تقييم البرامج الاجتماعية وأثرها على الأسرة؛ والبحوث العملية لتحديد البيانات وايضاح قضايا الأسرة واقتراح الحلول؛ ودراسة المسائل المتعلقة بنوع الجنس وتحديد التدابير التي تتخذ لكفالة المساواة بين الذكور والاناث من جميع الأعمار؛ وتعزيز رسم صورة ايجابية وموضوعية لحياة الأسرة في وسائط الاعلام؛ والتوفيق بين الحياة المهنية والعمل وبين الالتزامات الأسرية؛ والتثقيف المتعلق بالحياة الأسرية؛ ومسائل صحة الأسرة؛ وتقديم المساعدة إلى الأسر التي تعيش في فقر مدقع، ومساعدة الأسر من اللاجئين والمشردين، بما في ذلك علاقاتها مع البلد المضيف والبلد الأصلي؛ وتطوير خدمات تقديم الدعم والمشورة إلى الأسرة وأفراد الأسرة الذين يواجهون صعوبات أو مخاطر؛

١٠ - ندعو الحكومات إلى تأييد مبادرات وخطط المنظمات غير الحكومية لقيام الحركات الأسرية بالاحتفال بيوم ١٥ ايار/مايو من كل سنة بوصفه اليوم الدولي للأسرة؛ والانضمام إلى تلك المبادرات والخطط؛

١١ - نطلب أن تكون "الأسرة" موضوعا محددا في التقارير الوطنية والدولية ذات الصلة المتعلقة بالقضايا الاجتماعية؛

١٢ - نحث الحكومات على النظر في دور ومهمة الأسرة وقدراتها واحتياجاتها في الاجتماعات المقبلة للجنة التنمية الاجتماعية واللجنة المعنية بالتنمية المستدامة. وضمانا لتنفيذ خطط وأنشطة السنة الدولية للأسرة، ينبغي أيضا النظر في مسألة الأسرة في سياق البرامج التي توضع للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية (١٩٩٤)، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (١٩٩٥) والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة: العمل من أجل المساواة والتنمية والسلم (١٩٩٥)؛

١٣ - نناشد الحكومات والأمم المتحدة اتخاذ تدابير متابعة كافية للسنة الدولية للأسرة والدخول في عملية مستمرة لاقامة مجتمع موات للأسرة؛

١٤ - نطلب وضع اعلان بشأن حقوق ومسؤوليات الأسرة ليكون هدفا محددا في متابعة السنة الدولية للأسرة؛

وبدورنا واتساقا مع أهدافنا وتجاربنا واختصاصاتنا كل على حدة، فإننا نحن المنظمات غير الحكومية الدولية الموقعة أدناه،

١٥ - ننتوي استكشاف المجالات التي يمكن فيها اتخاذ اجراءات جديدة وابداعية لدعم المرونة الأسرية ولتأكيد أهمية الحياة الأسرية لصالح أفرادها، ومن ثم تمكينهم من السيطرة على المواقف اليومية التي تواجههم واتخاذ القرارات بشأن مستقبلهم؛

١٦ - نعتزم مواصلة تحمل المسؤولية عن الخدمات المرنة والتي تقدم خصيصا للأسرة، واستعراض وتنقيح برامج المساعدة تلك بانتظام باشراك الأسرة فيها من أجل الوفاء ببالغ الفعالية باحتياجاتها وتوقعاتها؛

١٧ - نواصل استعراض دورنا كدعاة ووسطاء في عرض أوجه قوة الأسرة ومشاغل الأسرة على السياسيين ووسائط الاعلام والسلطات التعليمية واصحاب العمل والموظفين والمنظمات المتخصصة والمؤسسات المعنية بالأطفال والشباب والنساء والرجال والمسنين والمعوقين والمحرومين وما إلى ذلك؛

١٨ - نأمل في وضع صيغة جديدة للمشاركة وأنماط جديدة للتفاوض والتعاون على الصعيدين الوطني والدولي، بما يعزز الشبكات والرابطات الرسمية وغير الرسمية من أجل الوفاء بمهامنا الحيوية حرصا على صالح الأسرة. وبالقيام بذلك، سيولى اهتمام رئيسي لفعالية عمليات المنظمات غير الحكومية الموجهة نحو الأسرة وشفافيتها ومسؤوليتها.

وختاما، فإننا، نحن المنظمات غير الحكومية الدولية الموقعة أدناه، نتطلع بثقة إلى مقدم السنة الدولية للأسرة. وإننا نؤيد هدفها النهائي مؤكدين على الاعتراف بقيم مثل الرعاية والتقاسم والتضامن والمسؤولية والاحترام المتبادل والتسامح، من أجل تشجيع "أصغر وحدة ديمقراطية في قلب المجتمع" في مساهمتها الفريدة في التوصل الى سلم دائم في العالم.

- - - - -